

کتب بخانه آستان قدس

خطای نسخ ۳۱ سطر

جزء آئب حکمت خطی شماره ۴۰۴

واقف میرزا رضا خان نائنی تاریخ وقف مراد - ۱۳۵۱

طاول ۱۷۱ مرضی الاستغفرہ قسمہ

+ سالہ دو قیام علوم و حکمت ۵۹۱۴ ۶۸۶ ۶۳

$\gamma \pi^0 \rightarrow q$ 0914 $+ \dots$

دایره فلیکس آستان قدس

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر رب زدني علما وعقلا وفهما الى معرفتك
 الحمد لله ادب العالمين والصلوة على رسوله محمد واله اجمعين يقول الحق المتفاني
 الى رحمة رب العالمين حيدر علي بن الشيخ جمال الدين عفا الله عن ذلتهما وصاعقه
 حسنا هما هن نبتة صدرت مني ارجا لا يحجب بعض الاخوان مع تشبث الببال في
 المجال في اثبات واجب الوجود جلت عظمتة وهو طوبى جديد ومنهج سديد كما
 وجوده جل وتقدس وكشف بعض الاستار والحجب عن ذاته المقدسة بقدر
 الناظر فيه بصيرة وبين المنهج القويم والطريق المستقيم للفرقة السليمة المستقيمة
 هادي الرشاد لدى اولى الابواب سيما الاذكياء الواجدين المتبحرين طبعهم عن
 قسمة العصبية والعناد المجهول فترجيحهم عن تحجب الاعتساف المحرطينتهم من
 المروق والاضاف والمأمول من محاسن الكرام والفضلاء الاعلام ان يتوجهوا الى
 ما فيه بعين العناية والله الهادي الى طريق الحق والرشاد ومنه المبدأ واليه المعاد
 وهو حسبي ونعم الوكيل لا يخفى على ذوى البصائر ان السابقين من الحكماء
 والراشدين من العلماء جرت عادتهم في بحث اثبات الواجب جل شانه شهيد مقدس
 بقى عليهم اطوارهم وفي ذكر المواد الثلاثة من الوجوب والامكان والاشاع وقد
 اشتهر هذا فيما بينهم بحيث لا يكاد ان يوجد له منكر سيما لدى فحول العلماء وصناديد
 الفضلاء وحيث كان اتفاقا اثارهم من لوازم الاهتداء الى الحقيقة الثمينة المجرى
 على اثرهم والله يحق الحق وهو هادي السبيل في بيان المواد الثلاثة المشهورة
 فيما بينهم رضوان الله تعالى عليهم نقول ان كل ما ليس له صلوح بان يعدم بوجه من
 الوجوه نظر الى نفسه ذاته من حيث هي ذاته مع قطع النظر عما له بالكلية فهو واجب الوجود
 لذاته وكل ما ليس له صلوح بان يصير موجودا بل ولا يمكن ان يوجد له في الخارج وفي
 نفس الامر لا من ذاته ولا من غيره فهو الممتنع بالذات وان صلح للوجود والعدم بمعنى ان
 ذاته يعجز ان يصف باحدهما في الخارج لا يحجب الاقتضاء بل يحجب الصلوحية فقط فهو
 الممكن في المحرقات المواد في الثلاثة المشهورة من ان يجب صدق المقسم على
 الاقسام صدق ايجاب والممتنع ليس له ذات اصلا كشرط الباري لانه لو وجد
 له فرد في نفس الامر لزم لذاته الوجود العيني فكيف يكون ممثلا وكذا افراد اللاشي
 واللامفهوم وغيرها واذا لم يكن له ذات اصلا فكيف يصدق المقسم عليه مع ان شئ
 امر شئ يصح نبوت ذلك الامر ضرورة ليس سبيلا لان الداخل في المقسم هو الذي يكون
 له نبوت ما في الذهن ولو في المبادي العالية والانبوت له فدحواله في التقسيم انما هو
 الفرض والتقدير وصدق المقسم ههنا على الممتنع انما هو محجب ذلك فتأمل

من

بدر

3

3

بدر

في التقسيم ان المفهوم لو اقتضى ذاته من حيث هو الوجود فهو الواجب الوجود وان اقتضى
العدم فهو الممتنع وان لم يقتض الوجود ولا العدم فهو الممكن والقسم الآخر وهو الذي اريد
على هذه الاقسام محال بالضرورة وهو ما يقتضى ذاته الوجود والعدم لانه يستلزم اجتماع
المتضادين او ابريقاها وقد قيل ان استلزام هذا القسم المحال لا يخرج عن التقسيم كيف
وكثيرا من الممتنع يستلزم محالا كاجتماع الفاضل والمزوم لا يفتقها مع دخولها
في التقسيم واجب بان المحال في هذا القسم نشأ من دخوله في التقسيم بحيث يكون قسما
آخر مقار للممتنع بخلاف الممتنع فانه نشأ المحال من فرض وجودها كذا لا يكون
ان يقى ان هذا القسم اعم داخل في الممتنع وهو الصواب فتدبر فقد ورد على هذا التقسيم
امر ايرادات ان الممتنع ليس له ذات اصلا فكيف يصح القول بان ذاتا بعضه
عدم وهذا من دفع عام ان وجود الواجب عنده الحكماء واهل التصوف من
هو عن ذاته المعدسة فكيف يصح القول بان ذاته يقتضى وجوده واجب تارة بان
هذا ينبغي على من ذهب الاشاعرة القائلين بان وجود الواجب بغير ذاته وهي من حيث هي
تقتضيه ولكن يرد عليه ان الواجب على اذهب اليه اهل التصوف يدخل في الممكن لدخوله
في المقسم واخره عن ذلك يحتاج الى بعض توضيحات كما هو في موضعه وتارة بان
وجوده تعالى وجود خاص وذلك الوجود الخاص يقتضى الوجود المطلق كما هو جوابه
وتارة بان ينبغي هذا على المساهلة وادى الى ما يظهر للوهيم او ان واجب الوجود
هو له تام لوجوده وبعد ذلك تحقيق الحق ويطهر حقيقته ولن اقصا الواجب الوجود
كناية من انه لا يجوز ان يكون العدم عليه ونظاير هذه المسئلة كثيرة في كلامهم والله اعلم
قد ذكرنا البراهين المطلوبة وهو اتمام دليل اثبات واجب الوجود ما يدل
على بطلان الاولوية الذاتية واورده عليهم في ذلك نقوض واعتراضات واجابوا
عنها باجوبة شتى منها ما يشفي العليل ومنها ما لا يجدي نفعا والاعراض عن ذلك اليقظ
ولكن اهم علينا ان نخرجنا من هذه الطرق في ذلك وامتنها واليقظ بالمقام فمن ذلك
هو ان مودي قولنا الممكن موجوداى مصنوع هذه القضية المهمة من غير المثبات الى
خصوص فرد يحتاج الى علة متقدمة عليها ولا يجوز ان يكون ممكنة لوجوب كون العلة
متقدمة على كل ممكن في الواجب بالذات وقيل ان مصنوع تلك القضية لا يمكن ان
يحقق الا في ضمن فرد ضرورة ولم يحقق في ضمن فرد واحد بل في ضمن افراد
العقل ان يكون بعضها علة لبعض اخره الى نهاية ليس يتوجب له ان لا تحقق له في ضمن
فرد ليس الكل الطبيعي فقبل وجوده في ذاته وجوده لا طبيعة ولا وجود في اصحابه
وجدا الكلي الطبيعي فذلك الفرد الاول قبل وجوده لا طبيعة ولا وجود في اصحابه
علة متقدمة على تلك الطبيعة ووجود الفرد الاول فردون وجود تلك الطبيعة مع ثبوت
وجود الواجب تعالى وهو المطلق

باجاد الاول فظهر بان الثاني فلان الاجاد فرع الوجود ضرورة فلو انحصر الوجود في
الممكن لزم ان لا يوجد شئ اصلا لان الممكن وان بعد لا يستقل بالوجود ولا بالاجاد و
اذ لا وجود ولا اجاد فلا موجود اصلا فلزم من ذلك اثبات واجب الوجود وهو المطلق
وان توقف فيه اهل الجدول مناقشة ركيكة واجيب عنها باجوبة شتى لكن نقلاها فابق
التطوير في الكلام وهو يليق بالمقام قالوا ايضا الممكن لا يكون احدا طرفه
اولى بل ذاته اولوية كفى لوقوعه في وقوعه ولا فالطرف الاخر ان امتنع بتلك الاولوية
كان ذلك الطرف واجبا وان امكن فلا يخفى اما بعله لم لا والثاني مع استلزامه ترجيح المبرج
بل مرجح وهو الخش من ترجيح المساوي بل مرجح فعين الاول مرجح يتوقف الاولوية على
ابعاد تلك الاولوية وعلى بقدر تحقيقها مرجح الطرف الاخر والا كان حاله مع العلة كحاله
بدونها فلا يكون العلة له واذ اتوقف على عدم العلة المقابل فلا يكون المرجح ذاته وقد
فرض ذاته فما كسفت الاولوية واورده عليه باننا لا نسلم انه لو تحقق سبب الطرف المقابل
لا يكون ذلك الطرف اولوية لذاته لان مرجح احد الطرفين بسبب امر خارجي لا ينافي مرجح
الاخر لذاته وقد اجاب عنه سيد المحققين قدس سره بان مرجح كل واحد من الطرفين على
الاخر في حالة واحدة متعة واستوضح ذلك من كفتي الميزان على انه لو سلم فلا يكون الكفر
ح مانعا عن اولوية الطرف الاخر فلا يتم التوجيه الذي اختاره المورد ايضا وقال
المحقق الدواني بعد نقل محققه سيدا المحققين واول هذا الكلام في غاية المنازنة ولكن
لا نعلم قطعا ان الشخص الواحد في زمان واحد لا يمكن ان يكون قايما وقاعلا ومتحركا وكنا
ومتحركا الى جهة وعنها الى غيرها وان كانت الجهة متعددة فبالا يخفى عليه ان بعض جهات
قال فيه قوله لا يعود عن الحق وهو في نفسه مفيد وسديد ولا يحتاج الى استدلال لان
الطرق السليمة تشهد بامتناع كون الشيء الواحد بعينه في حد ذاته بالنظر الى حقيقة ذاته
من غير جهة تكون تارة موجودا وتارة معدوما وكيف يمكن للعقل ان يجوز ان يكون امر
معدوما بذاته موجودا بذاته من غير جهة ولا يرب ان هذا النوع من الترجيح مرجح وهو
ضروري البطلان لا يخفى على ذوي البصيرة انه قد ظهر من سياق ما مضى من
الكلام ثبوت المطلق وهو اثبات الواجب جل شأنه بما فيه الكفاية لدى الفطرة السليمة
لكن تذكر على ذلك بطريق التبيين ليكون مصرا للمط في اثبات الواجب الوجود
بطريق هو اقصر الطرق فنقول بعد ما تقر بان الممكن لا يستقل بوجوده ولا بالاجاد ولو لم يكن
واجب الوجود موجودا في الخارج لما وجد شئ بالضرورة فالثاني ضروري البطلان
فثبت وجود الواجب وهو المطلق آخر وهو ان واجب الوجود موجود اذ لو لم يكن
موجودا لكان معدوما تعالى عن ذلك علوا كبيرا لثبوت انحصار الذات بين الوجود و
العدم ولو كان معدوما فعدمه لذاته والغيره وكلها محال لان الاول فلان الواجب هو
يكون وجوده لذاته فالواجب ههنا صار عدمه لذاته وهذا خلف واما الثاني فلا بد من

